

تقرير

لقاء سيده النجاة: «طرده» المجنسين... وتقسيم قضاء زحلة!

تجتاح البلاد موجة من التحريض المذهبي والطائفي. يزايد فيها ممثلو الأحزاب على رجال الدين. من خلال الدعوة إلى تقسيم جديد للدوائر الانتخابية. ووضع نظام للاقتراع. وفق معيار واحد: الانتماء الطائفي والمذهبي. آخر الأمثلة زحلة أمس

كزت السبحة وعادت اللقاءات ذات اللون الطائفي لتلتئم في دور العبادة المخصصة للصلاة. قرنة شهوان - 2017 أطلت من سيده النجاة في زحلة هذه المرة، معيدة الأسطوانة نفسها، راسمة خطوط تماس وتقسيم داخل الأفضية والقرى والأحياء. علماً أن مبرر الخلية المذهبية الأولى كان وجود قادة الأحزاب المسيحية في المنفى أو السجن. أما اليوم، فبات العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، وسمير جعجع رئيس كتلة نيابية ووزارية، وثمة منتسبون إلى الحزبين يمثلون زحلة، سواء في المجلس النيابي أو الحكومة.

المطران عصام درويش الذي عانى الأمرين في بداية ولايته، نتيجة حملة القوات اللبنانية عليه، لا شيء سوى أنه سوري الجنسية، قرر المزايدة على القوات والكتائب، فحول مطرانيته إلى منبر للتشكيك بلبنانية من مضى على تجنيسهم أكثر من عشرين عاماً، والمطالبة بعزل زحلة وتقسيمها. والافت أن حزبي الكتائب والقوات، اللذين فاز 4 من نوابهما

في الانتخابات الأخيرة في زحلة بأصوات تيار المستقبل، وبأصوات المجنسين، هذان الحزبان شاركا أمس، بقوة، في اللقاء الذي رعاه درويش، للمطالبة بإقصاء المجنسين عن القضاء. وعندما كان نقل سجلات نفوس عدد كبير من الناخبين إلى قضاء زحلة قبل انتخابات عام 2009، محموداً من القوات والكتائب، شارك الحزبان أمس في الشكوى من هذه القضية! وأبعد من ذلك، طالباً مع المطالبين ببناء جدار إداري. انتخابي يعزل مدينة زحلة عن سائر بلدات القضاء. لقاء سيده النجاة أمس ضم جميع الفعاليات التي تدور بفلك القوات اللبنانية في المدينة، إضافة إلى القوات نفسها والكتائب والتيار الوطني الحر ورئيس المجلس البلدي أسعد زغيب والسيد ميشال سكاف، في استبعاد واضح لرئيسة الكتلة الشعبية السيدة ميريام سكاف، لأن المجتمعين لا يريدون سماع أكثر من رأي واحد: رأيهم. فعلى وقع تهديدات زغيب بإقفال الأسواق والاعتصام (لأسباب مجهولة طبعاً ولن تؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بالتجار)، أصدر المجتمعون برعاية المطران درويش

استفاد القوات والكتائب من نقل النفوس وأصوات التجنيس في الانتخابات الأخيرة

بيناً ضمنوه ثماني نقاط، أبرزها العودة إلى حل «مشكلة» المجنسين، والذين نقلت سجلات نفوسهم إلى زحلة، والمطالبة بإعادة النظر بما سمّوه «البُعد الجغرافي»: (إذ ليس من الضرورة أو الإلزام الربط بين القضاء في بعده الإداري والدائرة في بعدها الانتخابي)، والمقصود طبعاً هو تقطيع أوصال قضاء زحلة بحيث يُقسّم إلى دائرتين: واحدة للمسلمين بصريح العبارة، وأخرى للمسيحيين (أو دائرة للمسيحيين، على أن تُلحق بلدات ذات غالبية إسلامية بدائرة البقاع الغربي راشيا). علماً أن المقررات نفسها شددت على أهمية العيش المشترك وغيره من «أبيات» الرزّل اللبناني. وفي السياق نفسه طالبوا بإعادة النظر بدائرة زحلة الانتخابية «بما يعيد التوازن الانتخابي بين العائلات الروحية»، علماً أن جميع الأرقام تبين أن هناك توازناً انتخابياً في زحلة، لكن تقاسم التيار والقوات والكتلة الشعبية والكتائب لأصوات الناخبين في مناطق نفوذهم يؤدي إلى ترجيح تيار المستقبل كفة فريق على أخرى، في النظام الأكثر. والواضح في هذا السياق أن الاجتماع الذي استبقت المصادر انعقاده بالتاكيد أن هدفه رفض ضم دائرة زحلة إلى دائرة البقاع الغربي بسبب زرع أوهام مذهبية خاطئة في رأس البعض، حاد بسرعة عن هدفه، وانشغل عن مناقشة القوانين الانتخابية المطروحة بالعودة إلى طرح مماثل طرح اللقاء الأرثوذكسي الانتخابي. وقبل ليلة من انعقاد اللقاء، أثار حزب الكتائب رفع سقف خطابه لرفض رؤيته التي تمثلت بتوصية تقول بوجوب حل قضية المجنسين. «وهذه المشكلة»، وفقاً للكتائب، «لم تنشأ بسبب تغيرات طبيعية، بل نتيجة شحنة



تعقد المجتمعون تضييب ميريام سكاف (مروان بو حيدر)

تعطيل الانتخابات البلدية في ثلاث بلدات: تربل وجديتا وتعايل، نتيجة تفوق عدد المجنسين المسجلين في السجلات على عدد أهاليها». ويُطرح هنا سؤال يبقى بلا إجابة: لماذا لم يُنرّ ملفا الناخبين ونقل سجلات النفوس حساسية القوات والكتائب قبل انتخابات عام 2009؟ لا شيء، إلا لأن هذه الأصوات كانت ستصت في مصلحة الحزبين. وإذا جرى التسليم جدلاً بأحقية طرح ملفي الناخبين ونقل سجلات النفوس إلى المدينة، فلماذا طرح شعارات «تقسيمية»، كالمشروع الذي سلّمه المطران درويش

قلم في عام 1994، وهو ما أحلّ بكل توازن القضاء. والبداية تكون بإعادة هذا التوازن، فالأزمة ليست مذهبية، بل تتعلق بدائرة زحلة غير المتوازنة، والحل لا يكون أبداً بتصويت المسيحي للمسيحي والمسلم للمسلم، بل بإعادة النظرة بقضية نقل النفوس العشوائي الذي حصل». وبحسب مصادر المجتمعين، فإن الواقع يتجلى بالتالي: «يشكل المجنسون اليوم نحو 15% من مجموع المقترعين في زحلة، ومعظمهم من غير المقيمين في القضاء، ولا ياتون إليه إلا في يوم الانتخابات، وهو ما أدى إلى

تقرير

القوات «طالبين القرب» من آل فتوش؟

اتخذ الطبيب ميشال فتوش قراره الترشح إلى الانتخابات النيابية، كمستقل عن عائلته التي لا تزال تُصرّ على ترشيح عمّه النائب نقولا فتوش. خطوة ميشال تأتي بالتنسيق مع القوات اللبنانية، التي فتحت أبواب معاربه له

ما بينهم، ويظهر شقيقهم بيار (مهندساً) للعلاقات السياسية و«الجزنس»، إلى أن بدأت تنتشر أخبار في زحلة عن خلافات عائلية بين الأشقاء من جهة، وابن شقيقهم الطبيب ميشال، مع بروز طموحه للترشح إلى الانتخابات النيابية... مدعوماً من القوات اللبنانية. هوية زحلة الطائفية تفرض نفسها على العمل السياسي. فمن ينجح في الاستئثار بالأصوات الكاثوليكية، يفرض نفسه زعيماً على المنطقة. منذ سنوات طويلة بقي الملعب «الكاثوليكي» عصباً على الأحزاب، لأن ولاء أبنائه هو، إجمالاً، للعائلات التقليدية. إلى هذا الملعب ينتمي آل سكاف، الممثلون حالياً برئيسة الكتلة الشعبية ميريام سكاف. الأخيرة، رفضت في شباط الماضي «مصالحة» القوات اللبنانية بعد أن تلقت عدّة مراسيل، لأن قيادة معراب

ليال القرني يُعتبر آل فتوش من «ثوابت» الحياة السياسية الزحلاوية. تتبدل العهود وينتهي زمن الوصاية السورية، فيما النيابة حاضرة دائماً في ذاك المنزل على بيار زحلة. لا يهتم إن تحالف آل فتوش مع تيار المستقبل والقوات اللبنانية، وإن قرروا معاداة آل سكاف والترشح ضد التيار الوطني الحر في دورة 2009 النيابية. فهم، سابقاً وحاضراً، لا يفكّون رباطاً مع فريق 8 آذار لبنانياً، والنظام السوري إقليمياً. من أجل «الخط» الذي ينتمون إليه، قبل النائب نقولا فتوش أن تنفجر فيه قنبلة التمديد مرتين. وما هو ينتظر حتى 15 أيار، حتى يتبنّى التمديد للمرة الثالثة. يُعرف عن العائلة، زحلاوياً، العلاقة الوثيقة بين أبنائها. يُقسّمون الأدوار في



ميشال فتوش: لست بدلاً من عمي (نقولا فتوش). أنا مرشح لوحدي (مروان طحطد)